No. 44648*

Belgium (on behalf of Belgium and Luxembourg in the name of the Belgo-Luxembourg Economic Union) and Libyan Arab Jamahiriya

Agreement between the Belgo-Luxemburg Economic Union, on the one hand, and the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya, on the other hand, on the reciprocal promotion and protection of investments. Sirt, 15 February 2004

Entry into force: *8 December 2007 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 15*

Authentic texts: *Arabic, Dutch, English and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Belgium, 9 January 2008*

Belgique (agissant pour la Belgique et le Luxembourg, au nom de l'Union économique belgo-luxembourgeoise) et Jamahiriya arabe libyenne

Accord entre l'Union économique belgo-luxembourgeoise, d'une part, et la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste, d'autre part, concernant l'encouragement et la protection réciproques des investissements. Sirte, 15 février 2004

Entrée en vigueur : *8 décembre 2007 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 15*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais, anglais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Belgique, 9 janvier 2008*

* *The texts reproduced below are the original texts of the agreement as submitted. For ease of reference, they were sequentially paginated. Their final UNTS version is not yet available.*

Les textes reproduit ci-dessous sont les textes authentiques de l'accord tel que soumises pour l'enregistrement. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Leur version finale RTNU n'est pas encore disponible.

حـــررت ووقعـــت هـــذه الاتفاقية بمدينة سرت بتاريخ 24 ذى الحجة1372 و.ر الموافـــق 2004/2/15 مسيحي من أربع نسخ أصلية باللغات العربية والفرنسية والإنجليـــزية و الفلمنكـــية ولها نفس القوة القانونية ، وفى حالة الاختلاف حول تفسير أحكام الاتفاقية يعتد بالنص الإنجليزي .

عن

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

عبد الرحمن محمد شلقم

أمين اللجنة الشعبية العامة

للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

عن

الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورجى

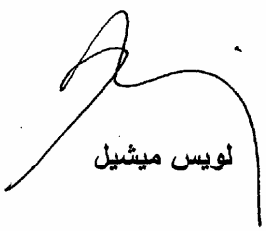

لويس ميشيل

وزير الشؤون الخـــارجية

عن حكومة المملكة البلجيكية أصالة وبالنيابة عن حكومة دوقية لوكسمبورغ الكبرى وحكومة الوالون والحكومةالفلمنكية وحكومة إقليم بروكسل العاصمة

5- يتحمل كل من الطرفين المتعاقدين المصاريف المترتبة عن تعيين محكمه أما المصارف المرتبطة عن عمل هيئة التحكيم فيتحملها بالتساوي كلا الطرفين المتعاقدين .

المادة (14)

الاستثمارات السابقة

تنطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات التي تمت من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر وذلك قبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وطبقاً للقوانين والترتيبات المعمول بها لدى الطرف المتعاقد محل الاستثمار .

ولا تنطبق هذه الاتفاقية على المنازعات التي نشأت قبل دخولها حيز التنفيذ .

المادة (15)

سريان الاتفاقية

1- تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بمضي شهر من تاريخ تبادل الطرفين المتعاقدين وثيقتي التصديق ، وتبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر (10) سنوات ما لم يشعر أحد الطرفين المتعاقدين في مدة لا تقل عن عام من انتهاء مدة سريانها عن رغبته في إنهاء هذه الاتفاقية وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة .

2- تبقى الاستثمارات التي تمت قبل انتهاء تاريخ سريان مفعول الاتفاقية خاضعة لها لمدة عشر سنوات من هذا التاريخ .

المادة (13)

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين
بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية

1- كل خلاف بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية تتم تسويته – إذا سمحت الظروف بذلك – بالطرق الديبلوماسية .

2- إذا لم يتم التوصل لتسوية بالطرق الديبلوماسية يحال الخلاف على لجنة مشتركة تتكون من ممثلين عن الطرفين تجتمع بطلب الطرف الأحرص ودون تأخير غير مبرر .

3- إذا ما تعذر على اللجنة المشتركة تسوية الخلاف يحال بطلب من أحد الطرفين المتعاقدين على هيئة تحكيم تتكون – حسب كل حالة خاصة – طبق ما يأتي بيانه :

يعين كل طرف محكما في ظرف ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ أعلام أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر بعزمه على إحالة النزاع على التحكيم ، خلال 3 أشهر التي تلي تعيينهما يعين المحكمان –باتفاق مشترك– أحد موطني دولة ثالثة ليتولى مهام رئيس لهيئة التحكيم .

إذا لم تحترم هذه الآجال يجوز لأحد الطرفين المتعاقدين اللجوء إلى رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بعملية التعيين .

إذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين أو من مواطني دولة ليس لها علاقات ديبلوماسية مع أحد الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه – لأي سبب كان – ممارسة سلطاته ، تتم دعوة نائب رئيس المحكمة للقيام بالتعيين أو التعيينات الضرورية .

4- بعد تكوينها طبقاً لما ذكر أعلاه تحدد هيئة التحكيم بنفسها القانون الإجرائي الذي تنوي اعتماده وتتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات وتكون نهائية وملزمة للطرفين المتعاقدين .

لهذا الغرض يوافق كلا الطرفين المتعاقدين بصفة مسبقة و رجوع فيها على عرض أي خلاف على هذا التحكيم ، هذه الموافقة تعني أن الطرفين يصرفان النظر عن المطالبة باستنفاذ طرق الطعن لإدارية والقضائية على المستوى الوطني .

3- في حال اللجوء إلى التحكيم الدولي يحال النزاع على إحدى الهيئات التحكيمية المبينة لاحقاً وذلك حسب اختيار المستثمر :-

- هيئة تحكيم خاصة تخضع لقواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRL) .
- المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات (I.CS.ID) الذي تم إنشاؤه بمقتضى معاهدة واشنطن بتاريخ 1965/3/18 عندما يصبح كلا الطرفين طرفاً في هذه الاتفاقية .

وطالما لم يتوفر هذا الشرط يوافق كلا الطرفين على إحالة النزاع على التحكيم وفقاً للنظام التكميلي للمركز أعلاه .

- هيئة تحكيم تابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس .

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين بالبدء في إجراءات التحكيم عليه أن يدعو – كتابة – المستثمر المعني بالأمر لإعلان اختباره فيما يتعلق بهيئة التحكيم التي سيتم اللجوء إليها .

4- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين – إذا كان طرفين في نزاع – التمسك بحصول المستثمر على تعويض يغطى كلياً أو جزئياً خسائره استناداً إلى عقد تأمين أو إلى الضمان المنصوص عليه في المادة 7 من هذه الاتفاقية .

5- تكون القرارات التحكيمية نهائية وملزمة لطرفي النزاع ، ويتعهد كل من الطرفين بتنفيذ تلك القرارات طبقاً لتشريعه الوطني .

المادة (10)

القوانين أو التعهدات القابلة للتطبيق

عندما تكون مسألة متعلقة بالاستثمار خاضعة لهذه الاتفاقية وللتشريع الوطني لأحد الطرفين المتعاقدين أو لمعاهدات دولية سارية المفعول أو سوف يتم إبرامها مستقبلاً مع أطراف أخرى يجوز لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر التمسك بالأحكام القانونية الأكثر نفعاً لهم .

المادة (11)

الاتفاقيات الخاصة

1- سوف تخضع الاستثمارات التي هي محل اتفاق خاص بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر لأحكام هذا الاتفاقية وأحكام الاتفاق الخاص .

2- يتعهد كل طرف متعاقد بأن يضمن – في أي وقت كان – احترام التعهدات التي يلتزم بها حيال مستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (12)

تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار

1- يتم الإبلاغ كتابياً عن أي خلاف يتعلق بالاستثمار ينشأ بين مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين والطرف الآخر ويكون هذا الإبلاغ مصحوباً بمذكرة بها ما يكفي من البيانات ويقوم بهذا الإجراء أحرص الطرفين .
بقدر الإمكان سوف يسعى الطرفان لحل خلافهما بالتفاوض مع إمكانية اللجوء لرأي مختص أو بالمساعي التوفيقية بين الطرفين المتعاقدين بالطرق الدبلوماسية .

2- في صورة عدم التوصل لاتفاق بالطرق الودية فيما بين الطرفين أو بالمساعي التوفيقية أو بالطرق الدبلوماسية خلال ستة (6) أشهر من تاريخ الإبلاغ يحال الخلاف – حسب اختيار المستمر – إما على المحكمة المختصة للدولة مقر الاستثمار أو على التحكيم الدولي .

ج/ عوائد الاستثمارات .

د/ المبالغ المتأتية من عمليات تصفية كلية أو جزئية للاستثمارات بما في ذلك زيادة القيمة أو عمليات الزيادة في رأس المال المستثمر .

هـ/ التعويضات الممنوحة تطبيقاً للمادة " 5 " .

2- يسمح لمواطني كلا الطرفين المتعاقدين الذين يعملون في إطار استثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بتحويل نسبة محددة من أجورهم إلى بلدهم الأصلي .

3- يتم التحويل بعملة قابلة للتحويل استناداً إلى سعر الصرف المعمول به في إطار الصفقات المنفذة بالعملة المستعملة وذلك طبقاً للقوانين المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي يوجد الاستثمار بإقليمه .

4- يمنح كل طرف متعاقد التراخيص الضرورية بما يضمن -دون أي تأخير- تنفيذ التحويل وذلك دون أعباء إضافية عدا الرسوم المصرفية المالوفة .

5- لا تقل الضمانات المنصوص عليها في هذه المادة عن تلك التي تمنح لمستثمري الدولة الأكثر تفضيلاً .

المادة (9)

الإحلال

1- إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو مؤسسة عامة تابعة له بدفع تعويضات لمستثمريه استناداً إلى ضمان منح تبعاً لاستثمار معين يعترف الطرف المتعاقد الآخر بأن حقوق المستثمرين قد تحولت إلى الطرف المتعاقد أو المؤسسة العامة المعنية باعتبارهما مؤمنين .

2- يجوز للمتنازل له أو من حل محله أن يمارس الحقوق المترتبة عن عملية الإحلال ويطالب بما للمتنازل من حقوق قانونية أو تعاقديه .

3- يكون التعويض مساوياً للقيمة الحقيقية للاستثمارات المعنية استناداً إلى اليوم الذي يسبق تاريخ اتخاذ الإجراءات أو الإعلان عنها .
يدفع مبلغ التعويض بعملة البلد الذي ينتمي إليه المستثمر أو بأي عملة أخرى قابلة للتحويل دون أي تأخير ، ويمنح المستفيد الحرية في تحويل كامل المبالغ المدفوعة له ، وتشمل تلك المبالغ على نسبة الفائدة التجارية العادية منذ تاريخ تحديد قيمتها إلى تاريخ الدفع .

4- يحق لمستثمري أحد الطرفين المتعاقدين – الذين تضرروا نتيجة حرب أو نزاع مسلح أو ثورة أو حالة طوارئ أو انتفاضة حدثت فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر – التمتع من هذه الأخير بمعاملة لا تقل عن تلك التي يعامل بها مستثمري الدولة الأكثر تفضيلاً وذلك فيما يتعلق بإجراءات الإرجاع أو التعويض .

5- فيما يتعلق بالمسائل التي يتعرض لها هذا البند يمنح كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل عن تلك التي يعامل بها – في إقليمه – مستثمرو الدولة الأكثر تفضيلاً ، وهذه المعاملة لا ينبغي بأي حال أن تقل عن تلك المعترف بها في القانون الدولي .

المادة (8)
التحويلات

1- يضمن كل طرف لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر حرية تحويل جميع المدفوعات المتعلقة بالاستثمار وبخاصة :-

أ/ رأس المال الأصلي وأي مبالغ أخرى تهدف إلى صيانة وإدارة وتصدير الاستثمار .

ب/ المبالغ المعدة للإيفاء بالتزامات تعاقدية بما في ذلك المبالغ الضرورية لتسديد القروض والاتاوات والديون المترتبة عن المعاملات التجارية وحقوق الامتياز والحقوق المشابهة لها وكذلك الشأن بالنسبة لا جور العمالة .

وبهذا الصدد سوف يعمل كلا الطرفين على عدم منح أي إعفاء أو استثناء – بأي وجه كان – استنادا لذلك التشريع . بهدف تشجيع القيام باستثمارات أو الاستمرار أو التوسع فيها في إقليمه .

جدد الطرفان المتعاقدان التزاماتها باعتبارهما عضوين بمنظمة العمل الدولية والتزاماتهما المترتبة عن إعلان هذه المنظمة المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية للعمل وما تبعها ، وسف يعمل الطرفان على الاعتراف بالحقوق والمبادئ أعلاه وحمايتها ضمن تشريعهما الوطني .

3- يقر الطرفان بأن تعاونهما المتبادل يمنحهما المزيد من فرص تحسين معايير حماية العمل ، وبطلب من أحد الطرفين يقبل الطرف الآخر بأن يجتمع ممثلو الطرفين بهدف التشاور حول أية مسألة تتعلق باستثمارات ومستثمري الطرفين المتعاقدين .

المادة (7)

إجراءات نزع الملكية

1- يتعهد الطرفان المتعاقدان بعدم اتخاذ أي إجراء يقضى بمصادرة أو تأميم أو أي إجراء آخر تكون من نتائجه نزع الملكية – مباشرة أو بصفة غير مباشرة – من مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وذلك فيما يتعلق بالاستثمارات التي تعود إليهم في إقليمه .

2- إذا اقتضت ضرورات المصلحة العامة أو الأمنية أو الوطنية مخالفة الفقرة " 1 " ينبغي توافر الشروط الآتي بيانها :-

أ- تتخذ الإجراءات طبقاً للقانون .

ب- لا تكون هذه الإجراءات تمييزية ولا مخالفة لالتزام محدد .

ج- تكون هذه الإجراءات مصحوبة بأحكام تنص على منح تعويض مناسب وفعلي .

2- يقر الطرفان المتعاقدان بأنه من غير المناسب تعديل التشريع الوطني في مجال البيئة نحو أكبر قدر من التساهل بهدف تشجيع الاستثمارات ، وبهذا الصدد سوف يعمل كل طرف متعاقد على عدم منح أي إعفاء أو ترخيص استثنائي مخالف لذلك التشريع وذلك أيا كانت الظروف ، كما يعمل كل طرف على عدم منح أي إمكانية إعفاء أو استثناء بهدف تشجيع القيام باستثمارات أو المحافظة عليها والتوسع فيها في إقليمه .

3- يجدد الطرفان المتعاقدان التزاماتها بمقتضى معاهدات دولية في مجال البيئة ، وسوف يعملان على إدماج تلك الالتزامات بصفة كلية ضمن تشريعهما الوطني .

4- يقر الطرفان المتعاقدان بأن تعاونهما المتبادل يمنحهما المزيد من الفرص لتحسين معايير حماية البيئة ، وبطلب من أحد الطرفين يقبل الطرف الآخر باجتماع ممثلي الطرفين المتعاقدين بهدف التشاور حول أية مسألة تتعلق باستثمارات وتهم مستثمري الطرفين المتعاقدين .

المادة (6)

العمل

لأغراض هذه الاتفاقية سوف يعمل الطرفان المتعاقدان على تطبيق المبادئ الآتي بيانها :-

1- يقر كل طرف متعاقد بأنه من حق الطرف المتعاقد الآخر تحديد قوانينه في مجال حماية العمل وإقرار أو تعديل تشريعه في هذا المجال تبعاً لذلك وسوف يعمل كل طرف متعاقد على أن يتضمن تشريعه أحكاماً مطابقة للحقوق المعترف بها دولياً لمصلحة العمال والتي نصت عليها الفقرة (6) من البند 1 وأنه لن يدخر جهداً لتحسين تلك القواعد .

2- يقر الطرفان المتعاقدان أنه من غير المناسب تعديل التشريع في مجال العمل نحو أكبر قدر من التسهيل بهدف تشجيع الاستثمارات .

المادة (4)

المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأكثر تفضيلا

1- فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بمعاملة المستثمرين يعامل مستثمرو الطرفين المتعاقدين – كل في إقليم الطرف الآخر – معاملة مواطني البلد محل الاستثمار ومعاملة الدولة الأكثر تفضيلاً .

2- يمنح كل طرف متعاقد مستثمري الطرف الآخر – في إقليمه – معاملة لا تقل عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمرين من دولة ثالثة – إذا لم تكن هذه المعاملة أفضل وذلك فيما يتعلق بعمليات الإدارة والصيانة والاستخدام والتمتع والتصرف من قبل المستثمرين في استثماراتهم وعائداتها .

3- لا تسري هذه المعاملة على الامتيازات التي يمنحها طرف متعاقد لمستثمري دولة أخرى بمقتضى مساهمتها أو مشاركتها في منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو سوق أو أي شكل من أشكال التنظيم الاقتصادي إقليميا .

4- لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على المجال الضريبي .

المادة (5)

البيئـــــــة

بهـــدف تطبيق هذه الاتفاقية سوف يعمل الطرفان المتعاقدان على تطبيق المبادئ الآتي بيانها :-

1- إقرارا منهما بأنه من حق كل طرف متعاقد أن يحدد بنفسه مستوى الحماية التي ينوي تطبيقها في مجال البيئة وأن يحدد سياساته وأولوياته في مجال البيئة والتنمية وكذلك الأمر بالنسبة لإقرار أو تعديل تشريعاته في هذا المجال تبعاً لقوانينه الخاصة ، سوف يعمل كل طرف متعاقد على أن يضمن تشريعه الوطني مستوى عال من الحماية للبيئة ويفعل ما بوسعه من أجل تحسين تشريعه باطراد .

أ/ حق تكوين الجمعيات.

ب/ الحق في التنظيم والمفاوضة .

ج/ حظر اللجوء لأي شكل من أشكال التشغيل الإجباري .

د/ سن أدنى لقبول عمل الأطفال .

ه/ ظروف مقبولة بالنسبة للعمل ومدته والحد الأدنى للأجور وكذلك سلامة العمال وصحتها.

المادة (2)

تشجيع الاستثمارات

1- يتعهد كل طرف متعاقد بتشجيع الاستثمارات في إقليمه من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ويقبل بهذه الاستثمارات استنادا لتشريعه.

2- يسمح كلا الطرفين بإبرام وتنفيذ عقود في المجال التجاري واتفاقات المساعدة التجارية والإدارية والفنية ، طالما أن لهذه الأنشطة علاقة بالاستثمارات .

المادة (3)

حماية الاستثمارات

1- تتمتع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة التي يقوم بها مستثمرون من أحد الطرفين المتعاقدين – في إقليم الطرف الآخر – بمعاملة عادلة ومنصفة .

2- باستثناء الإجراءات الضرورية للحفاظ على النظام العام تتمتع هذه الاستثمارات بأمن وحماية دائمين بما يعنى استبعاد أي إجراء غير مبرر أو تمييزي من شأنه أن يعيق – واقعا أو قانونا – التصرف أو المحافظة أو الاستعمال والتمتع أو عمليات تصفية تلك الاستثمارات .

4- الإقليم :

أ- بالنسبة لإقليم الجماهيرية العظمى : ينطبق المصطلح على المنطقة التي تحددها الحدود الترابة وكذلك البحر وقاع البحر وتحت التربة الواقعة وراء المياه الإقليمية والتي تمارس عليها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى سيادتها وسلطتها القضائية طبقا لقوانينها ولوائحها الوطنية والقانون الدولي .

ب- فيما يتعلق بإقليم مملكة بلجيكا وإقليم دوقية اللكسمبورغ الكبرى : ينطبق المصطلح على إقليم مملكة بلجيكا وإقليم دوقية اللكسمبورج الكبرى وكذلك البحر وقاع البحر وتحت التربة التي لا تتعدى حدود المياه الإقليمية للدولة المعنية والتي تمارس عليه حقوق السيادة وسلطتها القضائية – طبقا للقانون الدولي – وذلك بهدف استغلال ثرواتها الطبيعية والمحافظة عليها .

5- التشريع في مجال البيئة : القوانين والنصوص الترتيبية والهادفة أساسا لحماية البيئة أو الوقاية من أي خطر يتهدد حياة الإنسان أو صحته أو الحيوانات أو النباتات وذلك عبر الوسائل الأتي بيانها:-

أ/ الوقاية والتقليل والمراقبة في مجال الإلقاء أو التخلص من أو التسبب في إنتاج مواد ملوثة أو منتجات مضرة بالبيئة .

ب/ مراقبة المنتجات الكيميائية والمواد والنفايات الخطيرة أو السامة بالنسبة للبيئة ونشر المعلومات الخاصة بهذا المجال .

ج/ الحماية والمحافظة على النباتات والحيوانات البرية بما في ذلك تلك المهددة بالانقراض وأماكن عيشها والمناطق الطبيعية وبخاصة تلك التي تتمتع بحماية في إقليم الطرفين .

6- التشريع في مجال العمل : القوانين والنصوص الترتيبية المعمول بها لدى الطرفين المتعاقدين أو أي أحكام تضمنها تلك القوانين أو النصوص الترتيبية والتي لها علاقة مباشرة بالحقوق المعترف بها دوليا لمصلحة العمال وهي :

ب- الشركات : كل شخص اعتباري مؤسس طبقا لتشريع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ومملكة بلجيكا ودوقية اللكسمبورغ الكبرى وله مقره القانوني ومقيم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى أو إقليم مملكة بلجيكا ودوقية اللكسمبورغ الكبرى.

2- الاستثمارات : كل أنواع المساهمات أو الحصص المباشرة وغير المباشرة أو النقدية ، أو الحصص العينية أو الخدمية التي يتم استثمارها أو إعادة استثمارها في أي مجال من النشاط الاقتصادي أيا كان نوعه . وبصفة خاصة – وليس على سبيل الحصر – تعتبر استثمارات بمقتضى هذه الاتفاقية :

أ- المنقولات والعقارات والحقوق العينية كالرهونات والامتيازات وحق الانتفاع وغيرها .

ب- الحصص والأسهم وأي نوع من أنواع المشاركة – ولو كانت ذات أقلية أو غير مباشرة – في راس مال الشركات الموجودة بإقليم أحد الطرفين المتعاقدين .

ج- السندات والديون والحقوق أو المطالب الأخرى التي لها قيمة اقتصادية والمرتبطة بالاستثمار .

د- حقوق التأليف والملكية الصناعية والبراءات الفنية والعمليات الصناعية والعلامات التجارية والأصل التجاري .

هـ- أي حقوق ممنوحة بناء على قانون أو عقد وتتعلق باكتشاف واستخراج واستغلال الموارد الطبيعية .

وسوف لن يؤثر أي تغيير في الشكل القانوني الذي يتم بمقتضاه استثمار أو إعادة استثمار الأصول أو رؤوس الأموال على صفتها كاستثمارات طبقا لهذه الاتفاقية .

3- العوائد : المبالغ المتأتية من الاستثمار وبخاصة – وليس على سبيل الحصر – الأرباح والفوائد والإتاوات والأتعاب .

اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار
بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورجى

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وحكومة مملكة بلجيكا أصالة عن نفسها وباسم حكومة دوقية اللكسمبورغ الكبرى .

- بموجب الاتفاقيات القائمة .
- الحكومة الوالونية.
- الحكومة الفلمنكية.
- حكومة إقليم بروكسل العاصمة .

رغبة منهما في تعزيز علاقاتهما الاقتصادية بهدف خلق ظروف مشجعة على الاستثمار الذي يقوم به مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

وإدراكا منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات استنادا إلى هذه الاتفاقية سيكون حافزا لتطوير التعاون الاقتصادي بين الطرفين المتعاقدين فقد اتفقا على ما يلي :-

المادة (1)
التعريفات

لأغراض تنفيذ هذه الاتفاقية فان المصطلحات الآتية تعنى :-

1- المستثمر .

أ- المواطنون: أي شخص طبيعي يعتبر – طبقا لتشريع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ومملكة بلجيكا ودوقية اللكسمبورغ الكبرى – مواطنا في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين .

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار

بين

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

و

الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورجى

[DUTCH TEXT – TEXTE NÉERLANDAIS]

OVEREENKOMST
TUSSEN
DE BELGISCH-LUXEMBURGSE ECONOMISCHE UNIE,
enerzijds,
EN
DE GROOT LIBISCH-ARABISCHE SOCIALISTISCHE VOLKS-JAMAHIRIYAH,
anderzijds,
INZAKE
DE WEDERZIJDSE BEVORDERING EN BESCHERMING VAN INVESTERINGEN

DE REGERING VAN HET KONINKRIJK BELGIE,
handelend zowel in eigen naam als in naam van
de Regering van het Groothertogdom Luxemburg, krachtens bestaande overeenkomsten,
de Vlaamse Regering,
de Waalse Regering,
en de Regering van het Brusselse Hoofdstedelijke Gewest,
enerzijds,

en

DE GROOT LIBISCH-ARABISCHE SOCIALISTISCHE VOLKS-JAMAHIRIYAH,
anderzijds,

(hierna te noemen "de Overeenkomstsluitende Partijen"),

verlangende hun economische samenwerking te versterken door voor investeringen door investeerders van de ene Overeenkomstsluitende Partij gunstige investeringsvoorwaarden te scheppen op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij,

erkennende dat de bevordering van investeringen en de bescherming ervan krachtens deze Overeenkomst de economische samenwerking tussen de Overeenkomstsluitende Partijen zal stimuleren,

zijn het volgende overeengekomen :

ARTIKEL 1

Begripsomschrijvingen

Voor de toepassing van deze Overeenkomst betekent de term :

1. "Investeerders" :

   a) de "onderdanen", met name elk natuurlijk persoon die volgens de wetgeving van het Koninkrijk België of het Groothertogdom Luxemburg dan wel van de Groot Libisch-Arabische Socialistische Volks-Jamahiriyah wordt beschouwd als een onderdaan van onderscheidenlijk het Koninkrijk België, het Groothertogdom Luxemburg of van de Groot Libisch-Arabische Socialistische Volks-Jamahiriyah ;

   b) de "ondernemingen", met name elke rechtspersoon die is opgericht in overeenstemming met de wetgeving van het Koninkrijk België of het Groothertogdom Luxemburg dan wel van de Groot Libisch-Arabische Socialistische Volks-Jamahiriyah en waarvan de maatschappelijke zetel gevestigd is op onderscheidenlijk het grondgebied van het Koninkrijk België, het Groothertogdom Luxemburg of het grondgebied van de Groot Libisch-Arabische Socialistische Volks-Jamahiriyah.

2. "Investeringen" : alle soorten vermogensbestanddelen en elke rechtstreekse of onrechtstreekse inbreng in speciën, natura of diensten, die worden geïnvesteerd of geherinvesteerd in welke economische sector ook.

   Als investeringen in de zin van deze Overeenkomst gelden in het bijzonder, doch niet uitsluitend :

   a) roerende en onroerende goederen, alsmede andere zakelijke rechten zoals hypotheken, retentierechten, pandrechten, rechten van vruchtgebruik en soortgelijke rechten ;

   b) aandelen, maatschappelijke aandelen en alle andere vormen van deelneming, met inbegrip van minderheidsdeelnemingen dan wel onrechtstreekse deelnemingen, in bedrijven die zijn opgericht op het grondgebied van een der Overeenkomstsluitende Partijen ;

   c) obligaties, tegoeden en gelijk welke prestatie die een economische waarde heeft met betrekking tot de investering ;

   d) auteursrechten, rechten van industriële eigendom, technische werkwijzen, handelsnamen en goodwill ;

   e) publiekrechtelijke of contractuele concessies, waaronder die tot het opsporen, ontwikkelen, winnen of exploiteren van natuurlijke rijkdommen.

   Veranderingen in de rechtsvorm waarin vermogensbestanddelen en kapitaal werden geïnvesteerd of geherinvesteerd doen geen afbreuk aan de omschrijving ervan als "investering" als bedoeld in deze Overeenkomst.

3. "Opbrengst" : de bedragen die een investering oplevert, en met name, doch niet uitsluitend, winst, rente, vermogensaanwas, dividenden, royalty's en uitkeringen.

4. a) met betrekking tot "het grondgebied van het Koninkrijk België" en "het grondgebied van het Groothertogdom Luxemburg" is de term van toepassing op het grondgebied van het Koninkrijk België en het grondgebied van het Groothertogdom Luxemburg evenals de zeegebieden, d.w.z. de gebieden op en onder zee die zich voorbij de territoriale wateren van het Koninkrijk België uitstrekken en waarin het, overeenkomstig het internationaal recht, soevereine rechten en rechtsmacht uitoefent met het oog op de opsporing, de winning en het behoud van de natuurlijke rijkdommen ;

b) met betrekking tot "het grondgebied van de Groot Libisch-Arabische Socialistische Volks-Jamahiriyah", betekent de term het gebied dat binnen de landsgrenzen valt alsmede de zee, de zeebodem en de ondergrond daarvan waarover de Groot Libisch-Arabische Socialistische Volks-Jamahiriyah overeenkomstig zijn nationale wetgeving en voorschriften en het internationaal recht soevereiniteit, soevereine rechten of rechtsmacht uitoefent.

5. Onder "milieuwetgeving" wordt verstaan de wetten of regelgeving die van kracht zijn op het grondgebied van de contracterende partijen of bepalingen ervan die in de eerste plaats gericht zijn op de bescherming van het milieu, of op het voorkomen van een gevaar voor het leven of de gezondheid van mens, dier en planten, door :

a) het voorkomen, verminderen of beheersen van de introductie, de lozing of de emissie van verontreinigende stoffen of contaminanten ;

b) de controle op chemicaliën, stoffen, materialen en afvalstoffen die gevaarlijk of schadelijk zijn voor het milieu, en de verspreiding van daarmee verband houdende informatie ;

c) de bescherming of de instandhouding van in het wild levende dier- en plantensoorten met inbegrip van bedreigde soorten, hun habitat en de speciaal beschermde natuurgebieden op het grondgebied van de Overeenkomstsluitende Partijen.

6. Onder "arbeidswetgeving" wordt verstaan de wetten of regelgeving die van kracht zijn op het grondgebied van de contracterende partijen of bepalingen ervan die rechtstreeks verband houden met de onderstaande internationaal erkende rechten van werknemers :

a) het recht op vereniging ;

b) het recht om zich te organiseren en collectief te onderhandelen ;

c) een verbod op het gebruik maken van enige vorm van gedwongen of verplichte arbeid ;

d) een minimumleeftijd voor de toelating van kinderen tot arbeid ;

e) aanvaardbare arbeidsomstandigheden met betrekking tot minimumloon, arbeidsduur en arbeidsveiligheid en gezondheid.

ARTIKEL 2

Bevordering van investeringen

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij bevordert investeringen van investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij op haar grondgebied en laat zodanige investeringen toe in overeenstemming met haar wetgeving.

2. Elke Overeenkomstsluitende Partij staat in het bijzonder het sluiten en uitvoeren van licentieovereenkomsten en overeenkomsten inzake commerciële, administratieve of technische bijstand toe, voor zover deze activiteiten verband houden met zodanige investeringen.

ARTIKEL 3

Bescherming van investeringen

1. Alle investeringen, zij het rechtstreekse of onrechtstreekse, door investeerders van een der Overeenkomstsluitende Partijen genieten op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij een eerlijke en rechtvaardige behandeling.

2. Onder voorbehoud van maatregelen die noodzakelijk zijn voor de handhaving van de openbare orde, genieten deze investeringen een voortdurende bescherming en zekerheid, met uitsluiting van elke onredelijke of discriminatoire maatregel die, in rechte of in feite, het beheer, de instandhouding, het gebruik, het genot of de liquidatie van deze investeringen zou kunnen belemmeren.

ARTIKEL 4

Nationale behandeling en meest begunstigde natie

1. In alle aangelegenheden met betrekking tot de behandeling van investeringen genieten de investeerders van elke Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij de behandeling van meest begunstigde natie.

2. Met betrekking tot de werking, het beheer, het onderhoud, het gebruik, het genot en de verkoop of een andere vorm van vervreemding van investeringen dient elke Overeenkomstsluitende Partij op haar grondgebied aan de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij een behandeling toe te kennen die niet minder gunstig is dan de behandeling die wordt toegekend aan haar eigen investeerders of de investeerders van een andere Staat, indien deze gunstiger is.

3. Deze behandeling omvat evenwel niet de voorrechten die door een Overeenkomstsluitende Partij worden verleend aan de investeerders van een derde Staat op grond van zijn lidmaatschap van of associatie met een vrijhandelszone, een douane-unie, een gemeenschappelijke markt of een andere vorm van regionale economische organisatie.

4. Het bepaalde in dit artikel is niet van toepassing op belastingzaken.

ARTIKEL 5

Milieu

Voor de toepassing van deze Overeenkomst streven de Overeenkomstsluitende Partijen ernaar de volgende beginselen toe te passen :

1. Erkennend dat elke Overeenkomstsluitende Partij het recht heeft om zelf het nationaal niveau van milieubescherming te bepalen en zelf het beleid en de prioriteiten op het gebied van milieu en ontwikkeling vast te leggen, en dienovereenkomstig milieuwetten aan te nemen dan wel te wijzigen, dient het streven van elke Overeenkomstsluitende Partij gericht te zijn op een wetgeving die een hoge graad van milieubescherming biedt alsmede op een stelselmatige verbetering van bedoelde wetgeving.

2. De Overeenkomstsluitende Partijen erkennen dat het niet passend is nationale milieuwetten te versoepelen met het oog op de bevordering van investeringen. In dit opzicht zal elke Overeenkomstsluitende Partij ervoor zorgen dat geen vrijstelling van bedoelde wetgeving wordt verleend noch afbreuk wordt aan gedaan en dat evenmin wordt aangeboden vrijstelling van bedoelde wetgeving te verlenen noch afbreuk aan te doen met het oogmerk het tot stand te brengen, behouden of uitbreiden van een investering op haar grondgebied te bevorderen.

3. De Overeenkomstsluitende Partijen bevestigen andermaal de verplichtingen die ze krachtens internationale milieuovereenkomsten hebben. Zij verzekeren dat hun nationale wetgeving voorziet in de erkenning en naleving van zodanige verplichtingen.

4. De Overeenkomstsluitende Partijen erkennen dat onderlinge samenwerking meer mogelijkheden biedt om tot betere milieunormen te komen. Op verzoek van één der partijen stemt de andere partij ermee in dat regeringsvertegenwoordigers bijeenkomen om overleg te plegen over onder dit artikel ressorterende investeringsaangelegenheden waarmee investeerders van de Overeenkomstsluitende Partijen te maken hebben.

ARTIKEL 6

Arbeid

Voor de toepassing van deze Overeenkomst streven de Overeenkomstsluitende Partijen ernaar de volgende beginselen toe te passen :

1. Erkennend dat elke Overeenkomstsluitende Partij het recht heeft om zelf nationale arbeidsnormen vast te leggen, en dienovereenkomstig haar eigen arbeidswetgeving aan te nemen dan wel te wijzigen, dient het streven van elke Overeenkomstsluitende Partij gericht te zijn op een wetgeving die arbeidsnormen vastlegt in overeenstemming met de internationaal erkende rechten van werknemers, als bedoeld in het zesde lid van Artikel 1, alsmede op een daartoe strekkende verbetering van bedoelde normen.

2. De Overeenkomstsluitende Partijen erkennen dat het niet passend is de nationale arbeidswetgeving te versoepelen met het oog op de bevordering van investeringen. In dit opzicht zal elke Overeenkomstsluitende Partij ervoor zorgen dat geen vrijstelling van bedoelde wetgeving wordt verleend noch afbreuk wordt aan gedaan en dat evenmin wordt aangeboden vrijstelling van bedoelde wetgeving te verlenen noch afbreuk aan te doen met het oogmerk het tot stand te brengen, behouden of uitbreiden van een investering op haar grondgebied te bevorderen.

3. De Overeenkomstsluitende Partijen bevestigen andermaal hun verplichtingen als lid van de Internationale Arbeidsorganisatie alsmede de verplichtingen die ze krachtens de Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work and its Follow-up van de IAO hebben. Zij verzekeren dat hun nationale wetgeving voorziet in de erkenning en naleving van zodanige arbeidsnormen en internationaal erkende rechten van werknemers als vermeld in het zesde lid van Artikel 1.

4. De partijen erkennen dat onderlinge samenwerking meer mogelijkheden biedt om tot betere arbeidsnormen te komen. Op verzoek van één der partijen stemt de andere partij in met een bijeenkomst van regeringsvertegenwoordigers om overleg te plegen over enige onder dit artikel ressorterende investeringsaangelegenheid waar investeerders van de Overeenkomstsluitende Partijen mee te maken hebben.

ARTIKEL 7

Ontneming en eigendomsbeperking

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij verbindt zich geen enkele maatregel tot onteigening of nationalisatie noch enige andere maatregel te treffen die tot gevolg heeft dat aan de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij rechtstreeks of onrechtstreeks de hun toebehorende investeringen op haar grondgebied worden ontnomen.

2. Wanneer om redenen van openbaar nut, veiligheid of nationaal belang van het bepaalde in het eerste lid moet worden afgeweken, dienen de volgende voorwaarden te worden vervuld :

   a) de maatregelen worden genomen met inachtneming van een behoorlijke rechtsgang ;

   b) de maatregelen zijn niet discriminatoir of in strijd met bijzondere verbintenissen ;

   c) de maatregelen gaan vergezeld van voorzieningen voor de betaling van een billijke en reële schadeloosstelling.

3. Het bedrag van de schadeloosstelling komt overeen met de marktwaarde van de investeringen op de dag voordat de maatregelen werden genomen of bekendgemaakt.

   De schadeloosstelling wordt uitgekeerd in de munt van de Staat waarvan de investeerder onderdaan is of in een andere omwisselbare munt. Ze moet zonder vertraging worden betaald en moet vrij kunnen worden overgemaakt. Ze levert rente op tegen een gewone commerciële rentevoet vanaf de datum van de vaststelling van het bedrag tot de datum van uitbetaling.

4. Aan investeerders van de ene Overeenkomstsluitende Partij die verliezen lijden met betrekking tot hun investeringen wegens oorlog of een ander gewapend conflict, revolutie, een nationale noodtoestand of opstand op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij, wordt door laatstgenoemde, wat de restitutie, schadevergoeding, schadeloosstelling of een andere regeling betreft, een behandeling toegekend die ten minste gelijk is aan die welke aan investeerders van de meest begunstigde natie wordt verleend.

ARTIKEL 8

Overmakingen

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij verleent de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij de toelating om alle met een investering verband houdende uitkeringen vrij over te maken. Deze omvatten in het bijzonder :

   a) bedragen bestemd om de investering tot stand te brengen, te behouden of uit te breiden ;

b) bedragen bestemd voor het nakomen van contractuele verbintenissen, met inbegrip van de bedragen die nodig zijn voor de terugbetaling van leningen, royalty's en andere betalingen voortvloeiend uit licenties, franchises, concessies en andere soortgelijke rechten, alsmede de bezoldiging van het geëxpatrieerd personeel ;

c) de opbrengst van investeringen ;

d) de opbrengst van de gehele of gedeeltelijke liquidatie van de investeringen, met inbegrip van meerwaarden of verhogingen van het geïnvesteerd kapitaal ;

e) de in toepassing van Artikel 7 uitgekeerde schadeloosstelling.

2. De onderdanen van elke Overeenkomstsluitende Partij die uit hoofde van een investering toelating hebben gekregen om op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij te werken, is het tevens toegestaan een passend deel van hun verdiensten over te maken naar hun land van herkomst.

3. De overmakingen gebeuren in vrij inwisselbare munt, tegen de koers die op de datum van overmaking van toepassing is op contante transacties in de gebruikte munt, overeenkomstig de deviezenvoorschriften van de Overeenkomstsluitende Partij waar de investeringen zijn gedaan.

4 Elke Overeenkomstsluitende Partij verleent de toelating die vereist is om de overmaking onverwijld uit te voeren, zonder andere lasten dan de gebruikelijke bankkosten.

ARTIKEL 9

Subrogatie

1. Indien één der Overeenkomstsluitende Partijen of één van haar openbare instellingen een schadeloosstelling uitkeert aan haar eigen investeerders op grond van een voor een investering verleende waarborg, erkent de andere Overeenkomstsluitende Partij dat de eerstgenoemde Overeenkomstsluitende Partij of de desbetreffende openbare instelling in de rechten van de investeerders is getreden.

2. In verband met de overgedragen rechten kan de andere Overeenkomstsluitende Partij jegens de verzekeraar die in de rechten van de schadeloosgestelde investeerders is getreden, de verplichtingen laten gelden die wettelijk of contractueel op de investeerders rusten.

ARTIKEL 10

Toepasbare regels

Wanneer een vraagstuk omtrent investeringen wordt geregeld bij deze Overeenkomst en bij de nationale wetgeving van één Overeenkomstsluitende Partij dan wel bij internationale overeenkomsten waarbij de Partijen partij zijn of op een later tijdstip kunnen worden, kunnen de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij aanspraak maken op de bepalingen die voor hen het meest gunstig zijn.

ARTIKEL 11

Bijzondere overeenkomsten

1. Investeringen waarvoor een bijzondere overeenkomst is gesloten tussen de ene Overeenkomstsluitende Partij en investeerders van de andere Partij zijn onderworpen aan de bepalingen van deze Overeenkomst en aan die van de bijzondere overeenkomst.

2. Elke Overeenkomstsluitende Partij verbindt zich de door haar aangegane verbintenissen ten aanzien van investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij te allen tijde na te komen.

ARTIKEL 12

Regeling van investeringsgeschillen

1. Van elk investeringsgeschil tussen een investeerder van de ene Overeenkomstsluitende Partij en de andere Overeenkomstsluitende Partij wordt schriftelijk kennis gegeven door de eerste Partij die een vordering instelt. De kennisgeving gaat vergezeld van een behoorlijk toegelichte nota.

   De Partijen dienen ernaar te streven geschillen in de mate van het mogelijke door onderhandeling te regelen, indien nodig door deskundig advies in te winnen van een derde partij of anders door middel van bemiddeling tussen de Overeenkomstsluitende Partijen langs diplomatieke weg.

2. Wanneer de bij het geschil betrokken partijen niet rechtstreeks tot een minnelijke schikking zijn gekomen of het geschil niet door bemiddeling langs diplomatieke weg hebben kunnen regelen binnen zes maanden na ontvangst van de kennisgeving, wordt het, naar keuze van de investeerder, voorgelegd aan hetzij de bevoegde rechtsmacht van de Staat waar de investering werd gedaan, hetzij aan internationale arbitrage.

   Elke Overeenkomstsluitende Partij geeft daartoe haar voorafgaande en onherroepelijke toestemming elk geschil aan zodanige arbitrage te onderwerpen. Deze toestemming houdt in dat beide Partijen afstand doen van het recht om de uitputting van alle nationale administratieve en rechtsmiddelen te verzoeken.

3. In geval van internationale arbitrage, wordt het geschil naar keuze van de investeerder voorgelegd aan één van de volgende instellingen :

   - een scheidsgerecht ad hoc, ingesteld volgens de arbitrage-regels van de Commissie van de Verenigde Naties voor Internationaal Handelsrecht (U.N.C.I.T.R.A.L.) ;

   - het Internationale Centrum voor Beslechting van Investeringsgeschillen (I.C.S.I.D.), dat is opgericht krachtens het Verdrag inzake de beslechting van geschillen met betrekking tot investeringen tussen Staten en onderdanen van andere Staten, dat op 18 maart 1965 te Washington voor ondertekening werd opengesteld, wanneer elke Staat die Partij is bij de onderhavige Overeenkomst partij is geworden bij bedoeld Verdrag. Zolang niet aan deze voorwaarde is voldaan, stemt elke Overeenkomstsluitende Partij ermee in dat het geschil aan arbitrage wordt onderworpen overeenkomstig het bepaalde in de Aanvullende Voorziening van het I.C.S.I.D ;

   - het Scheidsgerecht van de Internationale Kamer van Koophandel te Parijs ;

Indien wordt overgegaan tot de arbitrageprocedure op initiatief van een Overeenkomstsluitende Partij, verzoekt die Partij de betrokken investeerder schriftelijk het scheidsgerecht aan te wijzen waaraan het geschil zal worden voorgelegd.

4. Geen van de bij een geschil betrokken Overeenkomstsluitende Partijen, zal in enig stadium van de arbitrageprocedure of van de uitvoering van een scheidsrechterlijke uitspraak als verweer kunnen aanvoeren dat de investeerder die tegenpartij is bij het geschil, een vergoeding ter uitvoering van een verzekeringspolis of van de in Artikel 9 van deze Overeenkomst vermelde waarborg heeft ontvangen, die het geheel of een gedeelte van zijn verliezen dekt.

5. De uitspraken van het scheidsgerecht zijn onherroepelijk en bindend voor de partijen bij het geschil. Elke Overeenkomstsluitende Partij verbindt zich ertoe ze uit te voeren overeenkomstig haar nationale wetgeving.

ARTIKEL 13

Geschillen tussen de Overeenkomstsluitende Partijen betreffende de uitlegging of toepassing van deze Overeenkomst

1. Geschillen betreffende de uitlegging of toepassing van deze Overeenkomst worden zoveel mogelijk langs diplomatieke weg beslecht.

2. Wanneer een geschil niet langs diplomatieke weg kan worden beslecht, wordt het voorgelegd aan een gemengde commissie bestaande uit vertegenwoordigers van beide Partijen. Deze Commissie komt op verzoek van de meest gerede Partij en zonder onnodige vertraging bijeen.

3. Indien de gemengde commissie het geschil niet kan regelen, wordt het op verzoek van een der Overeenkomstsluitende Partijen onderworpen aan een scheidsgerecht dat voor elk geval afzonderlijk op de volgende wijze wordt samengesteld :

   Elke Overeenkomstsluitende Partij benoemt één scheidsman binnen een tijdvak van drie maanden vanaf de datum waarop een der Overeenkomstsluitende Partijen de andere Overeenkomstsluitende Partij in kennis heeft gesteld van haar voornemen het geschil aan arbitrage te onderwerpen. Binnen drie maanden na hun benoeming benoemen de twee scheidsmannen in onderlinge overeenstemming een onderdaan van een derde Staat tot voorzitter van het scheidsgerecht.

   Indien deze termijnen worden overschreden, kan een der Overeenkomstsluitende Partijen de President van het Internationale Gerechtshof verzoeken de noodzakelijke benoeming(en) te verrichten.

   Indien de Voorzitter van het Internationale Gerechtshof onderdaan is van een Overeenkomstsluitende Partij of van een Staat waarmee een der Overeenkomstsluitende Partijen geen diplomatieke banden heeft of indien hij om een andere reden verhinderd is genoemde functie uit te oefenen, wordt de Vice-President van het Internationale Gerechtshof verzocht de benoeming(en) te verrichten.

4. Het aldus samengesteld scheidsgerecht stelt zijn eigen procedureregels vast. Het doet uitspraak bij meerderheid van stemmen ; de uitspraken zijn onherroepelijk en bindend voor de Overeenkomstsluitende Partijen.

5. Elke Overeenkomstsluitende Partij draagt de kosten van de door haar benoemde scheidsman. De kosten die voortvloeien uit de benoeming van de derde scheidsman en de ambtelijke kosten van het gerecht worden gelijkelijk door de Overeenkomstsluitende Partijen gedragen.

ARTIKEL 14

Vorige investeringen

Deze Overeenkomst is eveneens van toepassing op investeringen die vóór de inwerkingtreding van deze Overeenkomst werden gedaan door investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij, in overeenstemming met de wetten en voorschriften van laatstgenoemde.

Deze Overeenkomst is niet van toepassing op vorderingen die werden geregeld of procedures die werden ingeleid voor de inwerkingtreding van de Overeenkomst.

ARTIKEL 15

Inwerkingtreding en duur

1. Deze Overeenkomst treedt in werking een maand na de datum waarop de Overeenkomstsluitende Partijen de akten van bekrachtiging hebben uitgewisseld. Ze blijft van kracht gedurende een tijdvak van tien jaar.

   Tenzij ten minste één jaar vóór de datum van het verstrijken van de geldigheidsduur door een van beide Overeenkomstsluitende Partijen mededeling van beëindiging is gedaan, wordt deze Overeenkomst telkens stilzwijgend verlengd voor een tijdvak van tien jaar, met dien verstande dat elke Overeenkomstsluitende Partij zich het recht voorbehoudt de Overeenkomst te beëindigen met inachtneming van een opzegtermijn van ten minste één jaar vóór de datum van het verstrijken van de lopende termijn van geldigheid.

2. Ten aanzien van investeringen die vóór de datum van beëindiging van de Overeenkomst zijn gedaan, blijft deze van kracht gedurende een tijdvak van tien jaar vanaf de datum van beëindiging.

GEDAAN te Wien, op 15 februari 2004, in tweevoud in de Nederlandse, de Franse, de Engelse en de Arabische taal, zijnde alle teksten gelijkelijk authentiek. In geval van verschil in uitlegging is de Engelse tekst doorslaggevend.

VOOR DE BELGISCH-LUXEMBURGSE ECONOMISCHE UNIE :

Voor de Regering van het Koninkrijk België handelend zowel in eigen naam als in naam van de Regering van het Groothertogdom Luxemburg :
Voor de Vlaamse Regering :
Voor de Waalse Regering :
Voor de Regering van het Brusselse Hoofdstedelijke Gewest :

LOUIS MICHEL

VOOR DE REGERING VAN DE GROOT LIBISCH-ARABISCHE SOCIALISTISCHE VOLKS-JAMAHIRIYAH :

ABDURRAHMAN MOHAMED SHALGAM

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT
BETWEEN
THE BELGO-LUXEMBURG ECONOMIC UNION,
on the one hand,
AND
THE GREAT SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA,
on the other hand,
ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF BELGIUM,
acting both in its own name and in the name of
the Government of the Grand-Duchy of Luxemburg, by virtue of existing agreements,
the Walloon Government,
the Flemish Government,
and the Government of the Region of Brussels-Capital,
on the one hand,

and

THE GREAT SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA,
on the other hand,

(hereinafter referred to as "the Contracting Parties"),

desiring to strengthen their economic cooperation by creating favourable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

recognising that the promotion of investments and its protection according to this agreement will stimulate the economic cooperation between the Contracting Parties,

have agreed as follows :

ARTICLE 1

Definitions

For the purpose of this Agreement,

1. The term "investors" shall mean :

   a) the "nationals", i.e. any natural person who, according to the legislation of the Kingdom of Belgium, of the Grand-Duchy of Luxemburg or of the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya, is considered as a citizen of the Kingdom of Belgium, of the Grand-Duchy of Luxemburg or of the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya respectively ;

   b) the "companies", i.e. any legal person constituted in accordance with the legislation of the Kingdom of Belgium, of the Grand-Duchy of Luxemburg or of the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya and having its registered office and residence in the territory of the Kingdom of Belgium, of the Grand-Duchy of Luxemburg or of the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya respectively.

2. The term "investments" shall mean any kind of assets and any direct or indirect contribution in cash, in kind or in services, invested or reinvested in any sector of economic activity.

   The following shall more particularly, though not exclusively, be considered as investments for the purpose of this Agreement :

   a) movable and immovable property as well as any other rights in rem, such as mortgages, liens, pledges, usufruct and similar rights ;

   b) shares, corporate rights and any other kind of shareholdings, including minority or indirect ones, in companies constituted in the territory of one Contracting Party ;

   c) bonds, claims to money and to any performance having an economic value, related to the investment ;

   d) copyrights, industrial property rights, technical processes, trade names and goodwill ;

   e) concessions granted under public law or under contract, including concessions to explore, develop, extract or exploit natural resources.

   Changes in the legal form in which assets and capital have been invested or reinvested shall not affect their designation as "investments" for the purpose of this Agreement.

3. The term "returns" shall mean the proceeds of an investment and shall include in particular, though not exclusively, profits, interests, capital increases, dividends, royalties and fees.

4. a) with the respect to the territory of the Kingdom of Belgium and to the territory of the Grand-Duchy of Luxemburg the term shall apply to the territory of the Kingdom of Belgium and to the territory of the Grand-Duchy of Luxemburg, as well as to the maritime areas, i.e. the marine and underwater areas which extend beyond the territorial waters of the Kingdom of Belgium upon which it exercises, in accordance with international law, its sovereign rights and its jurisdiction for the purpose of exploring, exploiting and preserving natural resources ;

b) with respect to the territory of the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya the term shall apply to the area encompassed by land boundaries as well as sea, seabed and its subsoil beyond the territorial sea over which the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya exercises, in accordance with its national laws and regulations and international law, sovereign rights or jurisdiction ;

5. The terms "environmental laws" shall mean the laws and regulations, or provision thereof, in force in the Contracting Parties, the primary purpose of which is the protection of the environment, or the prevention of a danger to human, animal, or plant life or health, through :

a) the prevention, abatement or control of the release, discharge, or emission of pollutants or environmental contaminants ;

b) the control of environmentally hazardous or toxic chemicals, substances, materials and wastes, and the dissemination of information related thereto ;

c) the protection or conservation of wild flora or fauna, including endangered species, their habitat, and specially protected natural areas in the Contracting Party's territory.

6. The terms "labor laws" shall mean laws and regulations, or provisions thereof, in force in the Contracting Parties, that are directly related to the following internationally recognised labor rights :

a) the right of association ;

b) the right to organise and bargain collectively ;

c) a prohibition on the use of any form of forced or compulsory labor ;

d) a minimum age for the employment of children ;

e) acceptable conditions of work with respect to minimum wages, hours of work, and occupational safety and health.

ARTICLE 2

Promotion of investments

1. Each Contracting Party shall promote investments in its territory by investors of the other Contracting Party and shall accept such investments in accordance with its legislation.

2. In particular, each Contracting Party shall authorise the conclusion and the fulfilment of license contracts and commercial, administrative or technical assistance agreements, as far as these activities are in connection with such investments.

ARTICLE 3

Protection of investments

1. All investments made by investors of one Contracting Party shall enjoy a fair and equitable treatment in the territory of the other Contracting Party.

2. Except for measures required to maintain public order, such investments shall enjoy continuous protection and security, i.e. excluding any unjustified or discriminatory measure which could hinder, either in law or in practice, the management, maintenance, use, possession or liquidation thereof.

ARTICLE 4

National treatment and most favoured nation

1. In all matters relating to the treatment of investments the investors of each Contracting Party shall enjoy national treatment and most-favoured-nation treatment in the territory of the other Party.

2. With respect to the operation, management, maintenance, use, enjoyment and sale or other disposal of investments, each Contracting Party shall accord, on its territory, to investors of the other Contracting Party, treatment no less favourable than that granted to its own investors or to investors of any other State if the latter is more favourable.

3. This treatment shall not include the privileges granted by one Contracting Party to investors of a third State by virtue of its participation or association in a free trade zone, customs union, common market or any other form of regional economic organisation.

4. The provisions of this article do not apply to tax matters.

ARTICLE 5

Environment

For the purpose of this Agreement, the Contracting Parties shall strive to apply the following principles :

1. Recognising the right of each Contracting Party to establish its own levels of domestic environmental protection and environmental development policies and priorities, and to adopt or modify accordingly its environmental laws, each Contracting Party shall strive to ensure that its laws provide for high levels of environmental protection and shall strive to continue to improve those laws.

2. The Contracting Parties recognise that it is inappropriate to encourage investment by relaxing domestic environmental laws. Accordingly, each Contracting Party shall strive to ensure that it does not waive or otherwise derogate from, or offer to waive or otherwise derogate from, such laws as an encouragement for the establishment, maintenance or expansion in its territory of an investment.

3. The Contracting Parties reaffirm their commitments under the international environmental agreements, which they have accepted. They shall strive to ensure that such commitments are fully recognised and implemented by their domestic laws.

4. The Contracting Parties recognise that co-operation between them provides enhanced opportunities to improve environmental protection standards. Upon request by either Contracting Party, the other Contracting Party shall accept to hold expert consultations on any investment matters involving investors of the Contracting Parties and falling under the purpose of this Article.

ARTICLE 6

Labor

For the purpose of this Agreement, the Contracting Parties shall strive to apply the following principles :

1. Recognising the right of each Contracting Party to establish its own domestic labor standards, and to adopt or modify accordingly its labor laws, each Contracting Party shall strive to ensure that its laws provide for labor standards consistent with the internationally recognised labor rights set forth in paragraph 6 of Article 1 and shall strive to improve those standards in that light.

2. The Contracting Parties recognise that it is inappropriate to encourage investment by relaxing domestic labor laws. Accordingly, each Contracting Party shall strive to ensure that it does not waive or otherwise derogate from, or offer to waive or otherwise derogate from, such laws as an encouragement for the establishment, maintenance or expansion in its territory of an investment.

3. The Contracting Parties reaffirm their obligations as members of the International Labor Organisation and their commitments under the International Labor Organisation Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work and its Follow-up. The Contracting Parties shall strive to ensure that such labor principles and the internationally recognised labor rights set forth in paragraph 6 of Article 1 are recognised and protected by domestic law.

4. The Contracting Parties recognise that co-operation between them provides enhanced opportunities to improve labor standards. Upon request by either Contacting Party, the other Contracting Party shall accept to hold expert consultations on any investment matters involving investors of the Contracting Parties and falling under the purpose of this Article.

ARTICLE 7

Deprivation and limitation of ownership

1. Each Contracting Party undertakes not to adopt any measure of expropriation or nationalisation or any other measure having the effect of directly or indirectly dispossessing the investors of the other Contracting Party of their investments in its territory.

2. If reasons of public purpose, security or national interest require a derogation from the provisions of paragraph 1, the following conditions shall be complied with :

   a) the measures shall be taken under due process of law ;

   b) the measures shall be neither discriminatory, nor contrary to any specific commitments ;

c) the measures shall be accompanied by provisions for the payment of a adequate and effective compensation.

3. Such compensation shall amount to the actual value of the investments on the day before the measures were taken or became public.

Such compensation shall be paid in the currency of the State of which the investor is a national or in any other convertible currency. It shall be paid without delay and shall be freely transferable. It shall bear interest at the normal commercial rate from the date of the determination of its amount until the date of its payment.

4. Investors of one Contracting Party whose investments suffer losses owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency or revolt in the territory of the other Contracting Party shall be granted by the latter Contracting Party a treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, at least equal to that which the latter Contracting Party grants to the investors of the most favoured nation.

ARTICLE 8

Transfers

1. Each Contracting Party shall grant to investors of the other Contracting Party the free transfer of all payments relating to an investment, including more particularly :

a) amounts necessary for establishing, maintaining or expanding the investment ;

b) amounts necessary for payments under a contract, including amounts necessary for repayment of loans, royalties and other payments resulting from licences, franchises, concessions and other similar rights, as well as salaries of expatriate personnel ;

c) proceeds from investments ;

d) proceeds from the total or partial liquidation of investments, including capital gains or increases in the invested capital ;

e) compensation paid pursuant to Article 7.

2. The nationals of each Contracting Party who have been authorised to work in the territory of the other Contracting Party in connection with an investment shall also be permitted to transfer an appropriate portion of their earnings to their country of origin.

3. Transfers shall be made in a freely convertible currency at the rate applicable on the day transfers are made to spot transactions in the currency used, according to the exchange regulations of the Contracting Party in which the investments took place.

4. Each Contracting Party shall issue the authorisations required to ensure that the transfers can be made without undue delay, with no other expenses than the usual banking costs.

ARTICLE 9

Subrogation

1. If one Contracting Party or any public institution of this Party pays compensation to its own investors pursuant to a guarantee providing coverage for an investment, the other Contracting Party shall recognise that the former Contracting Party or the public institution concerned is subrogated into the rights of the investors.

2. As far as the transferred rights are concerned, the other Contracting Party shall be entitled to invoke against the insurer who is subrogated into the rights of the indemnified investors the obligations of the latter under law or contract.

ARTICLE 10

Applicable regulations

If an issue relating to investments is covered both by this Agreement and by the national legislation of one Contracting Party or by international conventions, existing or to be subscribed to by the Parties in the future, the investors of the other Contracting Party shall be entitled to avail themselves of the provisions that are the most favourable to them.

ARTICLE 11

Specific agreements

1. Investments made pursuant to a specific agreement concluded between one Contracting Party and investors of the other Party shall be covered by the provisions of this Agreement and by those of the specific agreement.

2. Each Contracting Party undertakes to ensure at all times that the commitments it has entered into vis-à-vis investors of the other Contracting Party shall be observed.

ARTICLE 12

Settlement of investment disputes

1. Any investment dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party shall be notified in writing by the first party to take action. The notification shall be accompanied by a sufficiently detailed memorandum.

   As far as possible, the Parties shall endeavour to settle the dispute through negotiations, if necessary by seeking expert advice from a third party, or by conciliation between the Contracting Parties through diplomatic channels.

2. In the absence of an amicable settlement by direct agreement between the parties to the dispute or by conciliation through diplomatic channels within six months from the notification, the dispute shall be submitted, at the option of the investor, either to the competent jurisdiction of the State where the investment was made, or to international arbitration.

   To this end, each Contracting Party agrees in advance and irrevocably to the settlement of any dispute by this type of arbitration. Such consent implies that both Parties waive the right to demand that all domestic administrative or judiciary remedies be exhausted.

3. In case of international arbitration, the dispute shall be submitted for settlement by arbitration to one of the hereinafter mentioned organisations, at the option of the investor :

   - an ad hoc arbitral tribunal set up according to the arbitration rules laid down by the United Nations Commission on International Trade Law (U.N.C.I.T.R.A.L.) ;

   - the International Centre for the Settlement of Investment Disputes (I.C.S.I.D.), set up by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature at Washington on March 18, 1965, when each State party to this Agreement has become a party to the said Convention. As long as this requirement is not met, each Contracting Party agrees that the dispute shall be submitted to arbitration pursuant to the Rules of the Additional Facility of the I.C.S.I.D. ;

   - the Arbitral Court of the International Chamber of Commerce in Paris ;

   If the arbitration procedure has been introduced upon the initiative of a Contracting Party, this Party shall request the investor involved in writing to designate the arbitration organisation to which the dispute shall be referred.

4. At any stage of the arbitration proceedings or of the execution of an arbitral award, none of the Contracting Parties involved in a dispute shall be entitled to raise as an objection the fact that the investor who is the opposing party in the dispute has received compensation totally or partly covering his losses pursuant to an insurance policy or to the guarantee provided for in Article 9 of this Agreement.

5. The arbitral awards shall be final and binding on the parties to the dispute. Each Contracting Party undertakes to execute the awards in accordance with its national legislation.

ARTICLE 13

Disputes between the Contracting Parties relating to the interpretation or application of this Agreement

1. Any dispute relating to the interpretation or application of this Agreement shall be settled as far as possible through diplomatic channels.

2. In the absence of a settlement through diplomatic channels, the dispute shall be submitted to a joint commission consisting of representatives of the two Parties ; this commission shall convene without undue delay at the request of the first party to take action.

3. If the joint commission cannot settle the dispute, the latter shall be submitted, at the request of either Contracting Party, to an arbitration court set up as follows for each individual case :

Each Contracting Party shall appoint one arbitrator within a period of three months from the date on which either Contracting Party has informed the other Party of its intention to submit the dispute to arbitration. Within a period of three months following their appointment, two arbitrators shall appoint by mutual agreement a national of a third State as chairman of the arbitration court.

If these time limits have not been complied with, either Contracting Party shall request the President of the International Court of Justice to make the necessary appointment(s).

If the President of the International Court of Justice is a national of either Contracting Party or of a State with which one of the Contracting Parties has no diplomatic relations or if, for any other reason, he cannot exercise this function, the Vice-President of the International Court of Justice shall be requested to make the appointment(s).

4. The court thus constituted shall determine its own rules of procedure. Its decisions shall be taken by a majority of the votes ; they shall be final and binding on the Contracting Parties.

5. Each Contracting Party shall bear the costs resulting from the appointment of its arbitrator. The expenses in connection with the appointment of the third arbitrator and the administrative costs of the court shall be borne equally by the Contracting Parties.

ARTICLE 14

Previous investments

This Agreement shall also apply to investments made before its entry into force by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the latter's laws and regulations.

This Agreement shall not apply to claims which have been settled or procedures which have been initiated prior to its entry into force.

ARTICLE 15

Entry into force and duration

1. This Agreement shall enter into force one month after the date of exchange of the instruments of ratification by the Contracting Parties. The Agreement shall remain in force for a period of ten years.

Unless notice of termination is given by either Contracting Party at least one year before the expiry of its period of validity, this Agreement shall be tacitly extended each time for a further period of ten years, it being understood that each Contracting Party reserves the right to terminate the Agreement by notification given at least one year before the date of expiry of the current period of validity.

2. Investments made prior to the date of termination of this Agreement shall be covered by this Agreement for a period of ten years from the date of termination.

DONE at Sirt, on the 15th of February 2004, in two original copies, each in the English, French, Dutch and Arabic languages, all texts being equally authentic. The text in the English language shall prevail in case of difference of interpretation.

FOR THE BELGO-LUXEMBURG ECONOMIC UNION :

For the Government of the Kingdom of Belgium acting both in its own name and in the name of the Government of the Grand-Duchy of Luxemburg :
For the Walloon Government :
For the Flemish Government :
For the Government of the Region of Brussels-Capital :

LOUIS MICHEL

FOR THE GREAT SOCIALIST LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA :

ABDURRAHMAN MOHAMED SHALGAM

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD
ENTRE
L'UNION ECONOMIQUE BELGO-LUXEMBOURGEOISE,
d'une part,
ET
LA GRANDE JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE POPULAIRE ET SOCIALISTE,
d'autre part,
CONCERNANT
L'ENCOURAGEMENT ET LA PROTECTION RECIPROQUES DES INVESTISSEMENTS

LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DE BELGIQUE,
agissant tant en son nom qu'au nom
du Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg, en vertu d'accords existants,
le Gouvernement wallon,
le Gouvernement flamand,
et le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale,
d'une part,

et

LA GRANDE JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE POPULAIRE ET SOCIALISTE,
d'autre part,

(ci-après dénommés les "Parties contractantes"),

Désireux de renforcer leur coopération économique en créant des conditions favorables à la réalisation d'investissements par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Reconnaissant que l'encouragement des investissements et leur protection en vertu du présent Accord auront pour effet de stimuler la coopération économique entre les Parties contractantes,

sont convenus de ce qui suit :

ARTICLE 1

Définitions

Pour l'application du présent Accord,

1. Le terme "investisseurs" désigne :

   a) les "nationaux", c'est-à-dire toute personne physique qui, selon la législation du Royaume de Belgique, du Grand-Duché de Luxembourg ou de la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste est considérée comme citoyen du Royaume de Belgique, du Grand-Duché de Luxembourg ou de la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste respectivement ;

   b) les "sociétés", c'est-à-dire toute personne morale constituée conformément à la législation du Royaume de Belgique, du Grand-Duché de Luxembourg ou de la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste et ayant son siège social et son domicile sur le territoire du Royaume de Belgique, du Grand-Duché de Luxembourg ou de la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste respectivement.

2. Le terme "investissements" désigne tout élément d'actif quelconque et tout apport direct ou indirect en numéraire, en nature ou en services, investi ou réinvesti dans tout secteur d'activité économique, quel qu'il soit.

   Sont considérés notamment, mais non exclusivement, comme des investissements au sens du présent Accord :

   a) les biens meubles et immeubles ainsi que tous autres droits réels tels que hypothèques, privilèges, gages, usufruit et droits similaires ;

   b) les actions, parts sociales et toutes autres formes de participations, même minoritaires ou indirectes, dans le capital de sociétés constituées sur le territoire de l'une des Parties contractantes ;

   c) les obligations, créances et droits à toutes prestations ayant une valeur économique, en rapport avec l'investissement ;

   d) les droits d'auteur, les droits de propriété industrielle, les procédés techniques, les noms déposés et le fonds de commerce ;

   e) les concessions de droit public ou contractuelles, notamment celles relatives à la prospection, la culture, l'extraction ou l'exploitation de ressources naturelles.

   Aucune modification de la forme juridique dans laquelle les avoirs et capitaux ont été investis ou réinvestis n'affectera leur qualité d'investissements au sens du présent Accord.

3. Le terme "revenus" désigne les sommes produites par un investissement et notamment, mais non exclusivement, les bénéfices, intérêts, accroissements de capital, dividendes, royalties ou indemnités.

4. a) Concernant « le territoire du Royaume de Belgique » et « le territoire du Grand-Duché de Luxembourg », l'expression désigne le territoire du Royaume de Belgique et le territoire du Grand-Duché de Luxembourg, ainsi que les zones maritimes, c'est-à-dire les zones marines et sous-marines qui s'étendent au-delà des eaux territoriales du Royaume de Belgique et sur lesquelles celui-ci exerce, conformément au droit international, ses droits souverains et sa juridiction aux fins d'exploration, d'exploitation et de conservation des ressources naturelles ;

b) Concernant « le territoire de la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste », l'expression désigne la zone délimitée par les frontières terrestres, ainsi que la mer, les fonds marins et leur sous-sol qui s'étendent au-delà de la mer territoriale et sur lesquels la Grande Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste exerce, conformément à ses lois et règlements nationaux et au droit international, ses droits souverains et sa juridiction.

5. L'expression "législation en matière d'environnement" désigne les lois et règlements en vigueur sur le territoire des Parties contractantes, ou toute disposition contenue dans ces lois et règlements, qui visent principalement la protection de l'environnement, ou la prévention de tout danger pour la vie ou la santé des hommes, des animaux ou des plantes par les moyens suivants :

a) prévention, réduction ou contrôle des rejets, déversements ou émissions de substances polluantes ou de produits contaminateurs pour l'environnement ;

b) contrôle des produits chimiques, substances, matériaux et déchets dangereux ou toxiques pour l'environnement et diffusion des informations y relatives ;

c) protection ou conservation de la flore et de la faune sauvages, y compris les espèces menacées d'extinction, leur habitat, et les zones naturelles spécialement protégées sur le territoire des Parties contractantes.

6. L'expression "législation du travail" désigne les lois et règlements en vigueur sur le territoire des Parties contractantes, ou toute disposition contenue dans ces lois et règlements, ayant un rapport direct avec les droits universellement reconnus des travailleurs énumérés ci-dessous :

a) le droit d'association ;

b) le droit d'organisation et de négociation collective ;

c) l'interdiction de recourir à quelque forme de travail forcé ou obligatoire que ce soit ;

d) un âge minimum d'admission des enfants à l'emploi ;

e) des conditions de travail acceptables en ce qui concerne le salaire minimum et la durée du travail, ainsi que la sécurité et la santé des travailleurs.

ARTICLE 2

Promotion des investissements

1. Chacune des Parties contractantes encouragera les investissements sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante et admettra lesdits investissements en conformité avec sa législation.

2. En particulier, chaque Partie contractante autorisera la conclusion et l'exécution de contrats de licence et de conventions d'assistance commerciale, administrative ou technique, pour autant que ces activités aient un rapport avec les investissements.

ARTICLE 3

Protection des investissements

1. Tous les investissements, directs ou indirects, effectués par des investisseurs de l'une des Parties contractantes, jouiront, sur le territoire de l'autre Partie contractante, d'un traitement juste et équitable.

2. Sous réserve des mesures nécessaires au maintien de l'ordre public, ces investissements jouiront d'une sécurité et d'une protection constantes, excluant toute mesure injustifiée ou discriminatoire qui pourrait entraver, en droit ou en fait, la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou la liquidation desdits investissements.

ARTICLE 4

Traitement national et nation la plus favorisée

1. Pour toutes les questions relatives au traitement des investissements, les investisseurs de chacune des Parties contractantes bénéficieront, sur le territoire de l'autre Partie, du traitement national et du traitement de la nation la plus favorisée.

2. En ce qui concerne l'exploitation, la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance, la vente ou toute autre forme d'aliénation des investissements, chaque Partie contractante accordera sur son territoire aux investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement qui ne sera pas moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout Etat tiers, si ce traitement est plus favorable.

3. Pareil traitement ne s'étendra pas aux privilèges qu'une Partie contractante accorde aux investisseurs d'un Etat tiers, en vertu de sa participation ou de son association à une zone de libre échange, une union douanière, un marché commun ou à toute autre forme d'organisation économique régionale.

4. Les dispositions du présent article ne s'appliquent pas aux matières fiscales.

ARTICLE 5

Environnement

Pour l'application du présent Accord, les Parties contractantes veilleront à appliquer les principes suivants :

1. Reconnaissant que chaque Partie contractante a le droit de fixer son propre niveau de protection de l'environnement et de définir ses politiques et priorités en matière d'environnement et de développement, ainsi que d'adopter ou de modifier en conséquence ses lois ad hoc, chacune des Parties contractantes veillera à ce que sa législation garantisse un haut niveau de protection de l'environnement et mettra tout en oeuvre en vue d'améliorer constamment ladite législation.

2. Les Parties contractantes reconnaissent qu'il n'est pas approprié d'assouplir la législation nationale en matière d'environnement aux fins d'encourager les investissements. A cet égard, chacune des Parties contractantes veillera à ce qu'il ne soit pas accordé d'exemption ni dérogé d'aucune autre façon à ladite législation, pas plus qu'il ne soit offert de possibilité d'exemption ou autre dérogation aux fins d'encourager la constitution, l'entretien ou l'expansion d'un investissement sur son territoire.

3. Les Parties contractantes réaffirment les engagements auxquels elles ont souscrit dans le cadre d'accords internationaux en matière d'environnement. Elles veilleront à ce que lesdits engagements soient pleinement reconnus et appliqués dans leur législation nationale.

4. Les parties reconnaissent que la coopération mutuelle leur offre des possibilités accrues d'amélioration des normes de protection de l'environnement. A la demande de l'une des parties, l'autre partie acceptera que les représentants de leurs gouvernements se réunissent à des fins de consultations sur toute matière relative aux investissements impliquant des investisseurs des Parties contractantes et tombant dans le domaine d'application du présent article.

ARTICLE 6

Travail

Pour l'application du présent Accord, les Parties contractantes veilleront à appliquer les principes suivants :

1. Reconnaissant que chaque Partie contractante a le droit de fixer ses propres normes de protection du travail et d'adopter ou de modifier en conséquence ses lois ad hoc, chacune des Parties contractantes veillera à ce que sa législation fixe des normes de travail conformes aux droits universellement reconnus des travailleurs énoncés au paragraphe 6 de l'Article 1 et n'aura de cesse d'améliorer lesdites normes.

2. Les Parties contractantes reconnaissent qu'il n'est pas approprié d'assouplir la législation nationale du travail aux fins d'encourager les investissements. A cet égard, chacune des Parties contractantes veillera à ce qu'il ne soit pas accordé d'exemption ni dérogé d'aucune autre façon à ladite législation, pas plus qu'il ne soit offert de possibilité d'exemption ou autre dérogation aux fins d'encourager la constitution, l'entretien ou l'expansion d'un investissement sur son territoire.

3. Les Parties contractantes réaffirment leurs obligations en tant que membres de l'Organisation internationale du Travail ainsi que leurs engagements en vertu de la Déclaration de l'OIT relative aux principes et droits fondamentaux du travail et de son suivi. Les Parties contractantes veilleront à ce que lesdits principes et droits universellement reconnus des travailleurs énoncés au paragraphe 6 de l'Article 1 soient reconnus et protégés dans leur législation nationale.

4. Les parties reconnaissent que la coopération mutuelle leur offre des possibilités accrues d'amélioration des normes de protection du travail. A la demande de l'une des parties, l'autre partie acceptera que les représentants de leurs gouvernements se réunissent à des fins de consultations sur toute matière relative aux investissements impliquant des investisseurs des Parties contractantes et tombant dans le domaine d'application du présent article.

ARTICLE 7

Mesures privatives et restrictives de propriété

1. Chacune des Parties contractantes s'engage à ne prendre aucune mesure d'expropriation ou de nationalisation ni aucune autre mesure dont l'effet est de déposséder directement ou indirectement les investisseurs de l'autre Partie contractante des investissements qui leur appartiennent sur son territoire.

2. Si des impératifs d'utilité publique, de sécurité ou d'intérêt national justifient une dérogation au paragraphe 1, les conditions suivantes devront être remplies :

   a) les mesures seront prises selon une procédure légale ;

   b) elles ne seront ni discriminatoires, ni contraires à un engagement spécifique ;

   c) elles seront assorties de dispositions prévoyant le paiement d'une indemnité adéquate et effective.

3. Le montant des indemnités correspondra à la valeur réelle des investissements concernés à la veille du jour où les mesures ont été prises ou rendues publiques.

   Les indemnités seront réglées dans la monnaie de l'Etat dont l'investisseur est ressortissant ou en toute autre monnaie convertible. Elles seront versées sans délai et librement transférables. Elles porteront intérêt au taux commercial normal depuis la date de la fixation de leur montant jusqu'à celle de leur paiement.

4. Les investisseurs de l'une des Parties contractantes dont les investissements auraient subi des dommages dus à une guerre ou à tout autre conflit armé, révolution, état d'urgence national ou révolte survenu sur le territoire de l'autre Partie contractante, bénéficieront, de la part de cette dernière, d'un traitement au moins égal à celui accordé aux investisseurs de la nation la plus favorisée en ce qui concerne les restitutions, indemnisations, compensations ou autres dédommagements.

ARTICLE 8

Transferts

1. Chaque Partie contractante accordera aux investisseurs de l'autre Partie contractante le libre transfert de tous les paiements relatifs à un investissement, et notamment :

   a) des sommes destinées à établir, à maintenir ou à développer l'investissement ;

b) des sommes destinées au règlement d'obligations contractuelles, y compris les sommes nécessaires au remboursement d'emprunts, les redevances et autres paiements découlant de licences, franchises, concessions et autres droits similaires, ainsi que les rémunérations du personnel expatrié ;

c) des revenus des investissements ;

d) du produit de la liquidation totale ou partielle des investissements, y compris les plus-values ou augmentations du capital investi ;

e) des indemnités payées en exécution de l'article 7.

2. Les nationaux de chacune des Parties contractantes autorisés à travailler au titre d'un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante seront également autorisés à transférer une quotité appropriée de leur rémunération dans leur pays d'origine.

3. Les transferts seront effectués en monnaie librement convertible, au cours applicable à la date de ceux-ci aux transactions au comptant dans la monnaie utilisée, conformément à la réglementation des changes de la Partie contractante sur le territoire de laquelle les investissements ont été réalisés.

4. Chacune des Parties contractantes délivrera les autorisations nécessaires pour assurer sans délai l'exécution des transferts et ce, sans autres charges que les frais bancaires usuels.

ARTICLE 9

Subrogation

1. Si l'une des Parties contractantes ou un organisme public de celle-ci paie des indemnités à ses propres investisseurs en vertu d'une garantie donnée au titre d'un investissement, l'autre Partie contractante reconnaîtra que les droits des investisseurs sont transférés à la Partie contractante ou à l'organisme public concerné, en leur qualité d'assureur.

2. En ce qui concerne les droits transférés, l'autre Partie contractante pourra faire valoir à l'égard de l'assureur subrogé dans les droits des investisseurs indemnisés, les obligations qui incombent légalement ou contractuellement à ces derniers.

ARTICLE 10

Règles applicables

Lorsqu'une question relative aux investissements est régie à la fois par le présent Accord et par la législation nationale de l'une des Parties contractantes ou par des conventions internationales en vigueur actuellement ou contractées dans l'avenir par les Parties, les investisseurs de l'autre Partie contractante pourront se prévaloir des dispositions qui leur sont les plus favorables.

ARTICLE 11

Accords particuliers

1. Les investissements ayant fait l'objet d'un accord particulier entre l'une des Parties contractantes et des investisseurs de l'autre Partie seront régis par les dispositions du présent Accord et par celles de cet accord particulier.

2. Chacune des Parties contractantes s'engage à assurer à tout moment le respect des obligations qu'elle aura contractées à l'égard des investisseurs de l'autre Partie contractante.

ARTICLE 12

Règlement des différends relatifs aux investissements

1. Tout différend relatif aux investissements survenant entre un investisseur de l'une des Parties contractantes et l'autre Partie contractante fera l'objet d'une notification écrite, accompagnée d'un aide-mémoire suffisamment détaillé, de la part de la partie la plus diligente.

   Dans la mesure du possible, les parties tenteront de régler le différend par la négociation, en faisant éventuellement appel à l'avis spécialisé d'un tiers, ou par la conciliation entre les Parties contractantes par la voie diplomatique.

2. A défaut de règlement amiable par arrangement direct entre les parties au différend ou par conciliation par la voie diplomatique dans les six mois à compter de sa notification, le différend sera soumis, au choix de l'investisseur, soit à la juridiction compétente de l'Etat où l'investissement a été réalisé, soit à l'arbitrage international.

   A cette fin, chacune des Parties contractantes donne son consentement anticipé et irrévocable à ce que tout différend soit soumis à cet arbitrage. Ce consentement implique qu'elles renoncent à exiger l'épuisement des recours administratifs ou judiciaires internes.

3. En cas de recours à l'arbitrage international, le différend sera soumis à l'un des organismes d'arbitrage désignés ci-après, au choix de l'investisseur :

   - à un tribunal d'arbitrage ad hoc, établi selon les règles d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le Droit Commercial International (C.N.U.D.C.I.) ;

   - au Centre international pour le Règlement des Différends relatifs aux Investissements (C.I.R.D.I.), créé par "la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats", ouverte à la signature à Washington, le 18 mars 1965, lorsque chaque Etat partie au présent Accord sera membre de celle-ci. Aussi longtemps que cette condition n'est pas remplie, chacune des Parties contractantes consent à ce que le différend soit soumis à l'arbitrage conformément au règlement du Mécanisme supplémentaire du C.I.R.D.I. ;

     au Tribunal d'Arbitrage de la Chambre de Commerce Internationale, à Paris.

   Si la procédure d'arbitrage a été introduite à l'initiative d'une Partie contractante, celle-ci invitera par écrit l'investisseur concerné à exprimer son choix quant à l'organisme d'arbitrage qui devra être saisi du différend.

4. Aucune des Parties contractantes, partie à un différend, ne soulèvera d'objection, à aucun stade de la procédure d'arbitrage ni de l'exécution d'une sentence d'arbitrage, du fait que l'investisseur, partie adverse au différend, aurait perçu une indemnité couvrant tout ou partie de ses pertes en exécution d'une police d'assurance ou de la garantie prévue à l'article 9 du présent Accord.

5. Les sentences d'arbitrage seront définitives et obligatoires pour les parties au différend. Chaque Partie contractante s'engage à exécuter les sentences en conformité avec sa législation nationale.

ARTICLE 13

Différends entre les Parties contractantes concernant l'interprétation ou l'application du présent Accord

1. Tout différend relatif à l'interprétation ou à l'application du présent Accord sera réglé, si possible, par la voie diplomatique.

2. A défaut de règlement par la voie diplomatique, le différend sera soumis à une commission mixte, composée de représentants des deux Parties ; celle-ci se réunira à la demande de la Partie la plus diligente et sans délai injustifié.

3. Si la commission mixte ne peut régler le différend, celui-ci sera soumis, à la demande de l'une ou l'autre des Parties contractantes, à un tribunal arbitral constitué, pour chaque cas particulier, de la manière suivante :

Chaque Partie contractante désignera un arbitre dans un délai de trois mois à compter de la date à laquelle l'une des Parties contractantes a fait part à l'autre de son intention de soumettre le différend à arbitrage. Dans les trois mois suivant leur désignation, les deux arbitres désigneront d'un commun accord un ressortissant d'un Etat tiers qui exercera la fonction de président du tribunal arbitral.

Si ces délais n'ont pas été observés, l'une ou l'autre Partie contractante invitera le Président de la Cour Internationale de Justice à procéder à la nomination ou aux nominations nécessaire(s).

Si le Président de la Cour Internationale de Justice est ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante ou d'un Etat avec lequel l'une ou l'autre Partie contractante n'entretient pas de relations diplomatiques, ou si, pour une autre raison, il est empêché d'exercer cette fonction, le Vice-Président de la Cour Internationale de Justice sera invité à procéder à la nomination ou aux nominations nécessaire(s).

4. Le tribunal ainsi constitué fixera ses propres règles de procédure. Ses décisions seront prises à la majorité des voix ; elles seront définitives et obligatoires pour les Parties contractantes.

5. Chaque Partie contractante supportera les frais liés à la désignation de son arbitre. Les débours inhérents à la désignation du troisième arbitre et les frais de fonctionnement du tribunal seront supportés, à parts égales, par les Parties contractantes.

ARTICLE 14

Investissements antérieurs

Le présent Accord s'appliquera également aux investissements effectués avant son entrée en vigueur par les investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante en conformité avec les lois et règlements de cette dernière.

Les dispositions du présent Accord ne s'appliqueront pas aux revendications qui ont été réglées ni aux procédures qui ont été entamées avant son entrée en vigueur.

ARTICLE 15

Entrée en vigueur et durée

1. Le présent Accord entrera en vigueur un mois à compter de la date à laquelle les Parties contractantes auront échangé leurs instruments de ratification. Il restera en vigueur pour une période de dix ans.

A moins que l'une des Parties contractantes ne le dénonce au moins un an avant l'expiration de sa période de validité, il sera chaque fois reconduit tacitement pour une nouvelle période de dix ans, chaque Partie contractante se réservant le droit de le dénoncer par une notification introduite au moins un an avant la date d'expiration de la période de validité en cours.

2. Les investissements effectués antérieurement à la date d'expiration du présent Accord lui resteront soumis pour une période de dix ans à compter de cette date.

FAIT à Sirte, le 15 février 2004, en deux exemplaires originaux, chacun en langue anglaise, française, néerlandaise et arabe, tous les textes faisant également foi. Le texte en langue anglaise prévaudra en cas de divergence d'interprétation.

POUR L'UNION ECONOMIQUE BELGO-LUXEMBOURGEOISE :

Pour le Gouvernement du Royaume de Belgique, agissant tant en son nom qu'au nom du Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg :
Pour le Gouvernement wallon :
Pour le Gouvernement flamand :
Pour le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale :

LOUIS MICHEL

POUR LA GRANDE JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE POPULAIRE ET SOCIALISTE :

ABDURRAHMAN MOHAMED SHALGAM